

مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات PMI®

نمو النشاط التجاري يشهد تحسناً في شهر سبتمبر

النتائج الأساسية

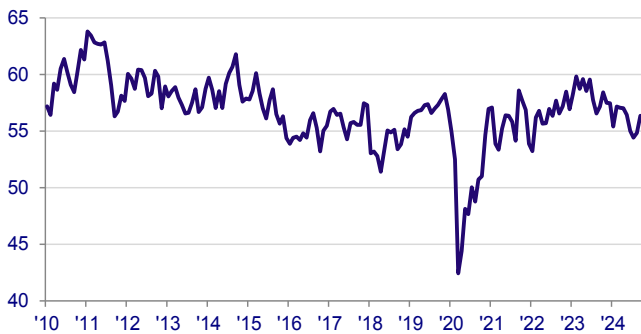
مؤشر مديري المشتريات السعودي يرتفع إلى أعلى مستوى في أربعة أشهر

تسارع نمو الإنتاج والطلبات الجديدة

ارتفاع أعداد الوظائف بشكل ثابت، مع تباطؤ نمو المشتريات

مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات PMI

معدل موسميًا، < 50 = تحسن منذ الشهر الماضي



المصدر: بنك الرياض، مؤشر مدراء المشتريات التابع لـ S&P Global. تم جمع البيانات خلال الفترة من 12 إلى 20 سبتمبر 2024.

تعليق

قال الدكتور نايف الغيث، خبير اقتصادي أول في بنك الرياض:

"يُظهر ارتفاع مؤشر مدراء المشتريات في المملكة العربية السعودية إلى 56.3 نقطة أعلى مستوى له في أربعة أشهر، مما يشير إلى تسارع ملحوظ في نمو القطاع الخاص غير المنتج للنفط. ويعود هذا الارتفاع في المقام الأول إلى زيادة الإنتاج والطلبات الجديدة، مما يعكس النشاط التوسعي للقطاع. وقد قامت الشركات بالاستجابة لزيادة الطلب المحلي، الأمر الذي يلعب دورًا حاسمًا في الحد من اعتماد المملكة العربية السعودية على عائدات النفط. ويشير الاتجاه التصاعدي أيضًا إلى تحسن ثقة الشركات، الأمر الذي يشير إلى وجود بيئة صحية لزيادة الاستثمار وخلق فرص العمل والاستقرار الاقتصادي بشكل عام.

"يعتبر هذا النمو في القطاع غير المنتج للنفط مهمًا بشكل خاص في ظل السياق الحالي من خفض إنتاج النفط وانخفاض أسعار النفط العالمية. ومع تعرض عائدات النفط للضغط، فإن الأداء القوي للقطاع الخاص غير المنتج للنفط يعمل بمثابة حاجز يساعد في تخفيف التأثير المحتمل على أحوال اقتصاد البلاد. ويُعد تنويع مصادر الدخل أمرًا ضروريًا للحفاظ على النمو في ظل التقلبات التي تشهدها أسواق النفط.

"إن ارتفاع مستويات الإنتاج لا يؤدي فقط إلى تعزيز القدرة التنافسية للشركات السعودية، بل يشجع أيضًا على التطورات التي تهدف إلى توسيع مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد. وبوفر هذا التحول أساسًا أكثر استقرارًا للنمو على المدى الطويل، مما يجعل الاقتصاد أقل عرضة لتقلبات أسعار النفط. ومن خلال توسيع الإنتاج في القطاعات غير المنتجة للنفط الرئيسية، أصبحت المملكة العربية السعودية في وضع أفضل للتغلب على التحديات المرتبطة بتقلبات سوق النفط، وضمان مستقبل اقتصادي أكثر استدامة وتنوعًا."

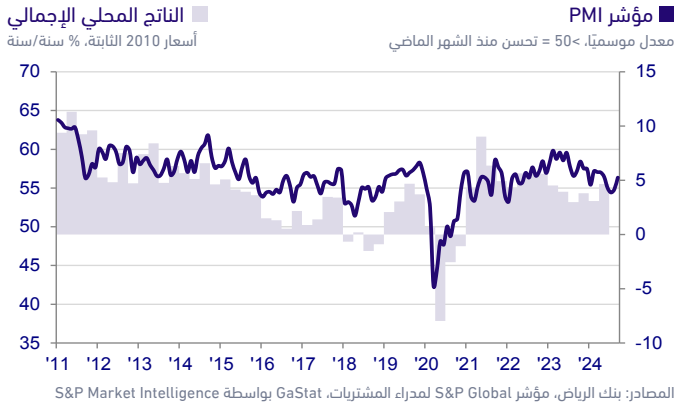
شهدت ظروف الأعمال في القطاع الخاص غير المنتج للنفط تحسناً في شهر سبتمبر، وفقاً لمؤشر مديري المشتريات PMI® الصادر عن بنك الرياض في المملكة العربية السعودية، حيث تسارع معدل نمو النشاط وتحسنت معدلات المبيعات. وأفادت الشركات بأنها شهدت أسرع زيادة في الأعمال الجديدة منذ شهر مايو، بعد سلسلةٍ أضعف من النمو في وقت سابق من الربع الثالث.

ساهم تحسن ظروف الأعمال في الزيادة القوية في فرص العمل، على الرغم من أن الصعوبات في العثور على موظفين مهرة أدت إلى نقص في القدرات الإنتاجية. في الوقت نفسه، أدت المخاوف بشأن زيادة المنافسة إلى تراجع توقعات الإنتاج المستقبلية، فضلاً عن خفض أسعار البيع للمرة الثالثة على التوالي. وقد ظل مخزون مستلزمات الإنتاج في حالة جيدة، مما شجع بعض الشركات على الحد من جهود الشراء.

القراءة الرئيسية هي مؤشر بنك الرياض السعودي لمديري المشتريات (PMI®) المعدل موسميًا. مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه مماثل للمؤشرات الأخرى.

ارتفع مؤشر مدراء المشتريات في المملكة العربية السعودية للشهر الثاني على التوالي من 54.8 نقطة في شهر أغسطس إلى 56.3 نقطة في شهر سبتمبر. وكانت هذه القراءة هي الأعلى منذ شهر مايو وأشارت إلى تسارع إضافي في نمو القطاع الخاص غير المنتج للنفط. تشير أي قراءة أعلى من 50.0 نقطة إلى تحسن في ظروف التشغيل، في حين تشير أي قراءة أقل من 50.0 نقطة إلى تدهور.

يأتي ارتفاع مؤشر مديري المشتريات بمقدار 1.5 نقطة في إطار توسعٍ أكبر في الإنتاج والطلبات الجديدة، إلى جانب صعوبات في العرض. بعد ارتفاع مستويات الإنتاج بمعدل من بين أضعف المعدلات منذ أوائل عام 2022 في شهر أغسطس، ارتفعت مستويات الإنتاج بدرجة أقوى في أحدث فترة للدراسة. وكان النمو قويًا بشكل عام ومنتشرًا على نطاق واسع في كافة قطاعات الاقتصاد غير المنتج للنفط الخاضعة للدراسة. وفي الشركات التي ارتفع فيها النشاط التجاري، أشارت الشركات المشاركة في الدراسة إلى زيادة الطلب والموافقة على مشاريع جديدة.



شهد القطاع الخاص غير المنتج للنظ تسارعًا ملحوظًا في نمو الطلبات الجديدة خلال شهر سبتمبر. في الواقع، ارتفع معدل التوسع إلى أعلى مستوى له في أربعة أشهر. وأشارت التقارير المتداولة إلى أن حجم الطلبات الجديدة ارتفع بسبب تحسن الطلب المحلي والعملاء الجدد والجهود الترويجية. ورغم أن طلبات التصدير الجديدة سجلت نموًا هي الأخرى، فإن الزيادة كانت طفيفة مقارنة بإجمالي المبيعات.

وكما كان الحال في شهر أغسطس، بذلت الشركات غير المنتجة للنظ في المملكة العربية السعودية جهودًا قوية لزيادة قوتها العاملة في نهاية الربع الثالث. وارتفعت أعداد العمالة بشكل قوي، حيث أدت المكاسب التي تحققت إلى تعزيز المبيعات وتقليل أعباء العمل، وفقًا للشركات المشاركة في الدراسة. ومع ذلك، فإن نقص العمالة الماهرة وبعض التقارير التي تشير إلى اضطرابات مرتبطة بموجة الحر أدت إلى زيادة حجم الأعمال المتراكمة في سبتمبر، ولو بشكل جزئي.

ورغم زيادة مستويات الطلب، أظهرت الشركات مزيدًا من القلق إزاء الضغوط التنافسية، مما أدى إلى إضعاف توقعات النشاط المستقبلي. وساهمت المنافسة المتزايدة أيضًا في خفض أسعار البيع للشهر الثالث على التوالي، على الرغم من الزيادة الكبيرة في تكاليف الأعمال. وأشارت التقارير المنقولة إلى أن ارتفاع أسعار المواد وتكاليف التكنولوجيا والأجور أدى إلى ارتفاع النفقات.

استمرت زيادة المخزون لدى الشركات غير النفطية بشكل حاد خلال شهر سبتمبر، مما دفع بعض الشركات إلى إعادة تقييم مستويات الشراء. ونتيجة لذلك، انخفض معدل نمو المشتريات إلى أدنى مستوياته في ثلاث سنوات. وقد تحسنت فترات التسليم، وإن كان ذلك بأبطأ معدل منذ شهر أغسطس 2023.

الاتصال

ديمة التركي خبير اقتصادي أول بنك الرياض هاتف: +966-11-401-3030 داخلي: 2478 deema.alturki@riyadbank.com	الدكتور/ نايف الغيث خبير اقتصادي بنك الرياض هاتف: +966-11-401-3030 داخلي: 2467 naif.al-ghaith@riyadbank.com
سابرينا مايين اتصالات الشركات S&P Global Market Intelligence هاتف: +44 7967 447 030 sabrina.mayeen@spglobal.com	ديفيد أوين خبير اقتصادي أول S&P Global هاتف: +44 1491 461 002 david.owen@spglobal.com

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة S&P Global، فيرجى مراسلة katherine.smith@spglobal.com. لقراءة سياسة الخصوصية، انقر هنا.

المنهجية

بنك الرياض هو أحد أكبر المؤسسات المالية العربية في المملكة العربية السعودية والشرق الأوسط، بدأ نشاطه في العام 1957م، ويبلغ رأس المال 30 مليار ريال سعودي.

يعود الفضل في نجاحنا وتطور أعمالنا إلى المهنية العالية لموظفينا البالغ عددهم أكثر من 5,900 موظف وموظفة نخر بهم في تحقيق نسبة مواطنة تصل إلى 94% هي الأعلى ضمن المنشآت المالية العاملة في السوق السعودي.

نقدم في بنك الرياض مجموعة متكاملة من الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية والتقليدية لعملائنا من الأفراد والشركات والمؤسسات الناشئة، ونحرص في ذلك على توظيف قاعدتنا الرأسمالية القوية وخبرتنا العريقة للقيام بدور متميز في مجال التمويل. وقد برز بنك الرياض كبنك رائد نظم وشارك في العديد من عمليات التمويل المشتركة لمختلف القطاعات العاملة في صناعات النفط والغاز والبتروكيماويات وعدد من أبرز مشاريع البنية التحتية في المملكة العربية السعودية. www.riyadbank.com

نبذة عن S&P Global

S&P Global (رمزها في بورصة نيويورك: SPGI) تقدم S&P Global معلومات هامة وأساسية. نقدم للحكومات والشركات والأفراد البيانات الصحية والخبرات والتكنولوجيا حتى يتمكنوا من اتخاذ القرارات عن قناعة. ومن خلال مساعدة عملائنا على تقييم الاستثمارات الجديدة وتوجيههم في مجالات البيئة والمجتمع والحكومة وانتقال الطاقة عبر سلاسل التوريد، نفتح فرصًا جديدة وتغلب على التحديات ونسرع من تقدم العالم إلى الأمام.

تسعى العديد من المؤسسات الرائدة عالميًا للحصول على خدماتنا في توفير التصنيفات الائتمانية والمعايير والتحليلات وحلول سير العمل في أسواق رأس المال والسلع والسيارات على مستوى العالم. ومع كل عرض من عروضنا، نساعد المؤسسات الرائدة في العالم على التخطيط اليوم من أجل الغد. www.spglobal.com

يتم إعداد مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات® PMI من قبل مجموعة S&P Global من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسلة إلى مديري المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي تشملها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات. جُمعت بيانات الدراسة للمرة الأولى في أغسطس 2009.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونسبة النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مديري المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشرات مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر. لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يرجى الاتصال بـ economics@spglobal.com.

نبذة عن مؤشرات مديري المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مديري المشتريات (PMI) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone"، وقد أصبحت مؤشرات مديري المشتريات (PMI) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأنماط الاقتصادية. www.spglobal.com/marketintelligence/en/mi/products/pmi

إخلاء مسؤولية

تؤول ملكية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالبيانات الواردة هنا إلى شركة S&P Global أو الشركات التابعة لها أو بترخيص منها، ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو النشر، أو التوزيع، أو النقل للبيانات بأية وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من شركة S&P Global. ولا تتحمل شركة S&P Global أية مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو عدم الدقة، أو عمليات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل S&P Global أية مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. مؤشر مديري المشتريات® و PMI هي إشارات تجارية أو علامات تجارية مسجلة باسم S&P Global Inc أو حاصلة على ترخيص بـ المحدودة و/أو لشركاتها التابعة.

تم نشر هذا المحتوى بواسطة S&P Global Market Intelligence وليس بواسطة S&P Global Ratings، وهو قسم في S&P Global يُحظر إعادة إنتاج أي معلومات أو بيانات أو مواد، بما في ذلك التصنيفات ("المحتوى") بأي شكل من الأشكال إلا بإذن كتابي مسبق من الطرف المعني. ولا يضمن هذا الطرف والشركات التابعة له والموردون ("موفرو المحتوى") دقة أي محتوى أو كفايته أو اكتماله أو توقيته أو تفرقه، كما أنهم غير مسؤولين عن أي أخطاء أو سهو (بإهمال أو غير ذلك)، بغض النظر عن السبب، أو عن النتائج المترتبة على استخدام هذا المحتوى. لن يتحمل موفرو المحتوى بأي حال من الأحوال المسؤولية عن أي أضرار أو تكاليف أو نفقات أو رسوم قانونية أو خسائر (بما في ذلك فقدان الدخل أو خسارة الأرباح وتكاليف الفرصة البديلة) فيما يتعلق بأي استخدام للمحتوى.